22 May 2000
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بعلي (الجزائر)
ثم: السيد أليمان (نائب الرئيس) (إكوادور)
ثم: السيد بعلي (الرئيس) (الجزائر)

المحتويات

المناقشة العامة

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة

النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويدعو هذين البلدين إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. ويحث الاتحاد الأوروبي باكستان على أن تحذو حذو الهند في وضع ضوابط للصادرات المتعلقة بالمواد النووية.

٣ - ولا يزال الاتحاد ملتزماً بالتنفيذ التام للقرار المعنون "قرار بشأن الشرق الأوسط" الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. ويواصل الاتحاد تأييده للجهود المبذولة لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، ويناشد الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تقوم بذلك وأن تخضع مرافقها النووية لنظام الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو الاتحاد الأوروبي العراق إلى الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون مع الوكالة وإلى تنفيذ الاتفاق الذي أبرمته معها.

٤ - ويتطلع الاتحاد الأوروبي لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، بعد أن تصدق عليها ٤٤ دولة. والدول الأعضاء في الاتحاد، والتي وقعت جميعها على المعاهدة وصدقت عليها، تعمل بنشاط من أجل بلوغ الانضمام العالمي إلى هذا الصك. ولذلك فهي ترحب بما أعلن من أن دوما الاتحاد الروسي (البرلمان) وافق على التصديق على المعاهدة. بيد أن التأخير على التصديق عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر يبعث على الأسف الشديد. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على ضرورة توفير الدعم المالي الكافي من أجل إنشاء نظام الرصد الدولي المتوخى في المعاهدة.

١ - السيد مونتييرو (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وقبرص وهنغاريا، بالإضافة إلى آيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إنها تؤيد بكل قوة الأهداف المحددة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وملتزمة بالتنفيذ الفعال للمقررات التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والقرار الذي اتخذته المؤتمر. وينبغي لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أن يؤكد الدور الأساسي للمعاهدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، والسعي إلى تحقيق نزع السلاح، وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي. ويجب أن يستفيد المؤتمر مما تم إنجازه في تلك الميادين على مدى الخمس سنوات السابقة، وأن يحدد المجالات التي ينبغي السعي إلى إحراز مزيد من التقدم فيها في المستقبل، وسبل تحقيق ذلك.

٢ - ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أنه منذ عام ١٩٩٥ انضمت تسع دول إضافية إلى معاهدة عدم الانتشار، ويدعو الاتحاد الدول الأربعة التي لم تفعل ذلك، ولا سيما الدول الثلاث التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير مشمولة بالضمانات أن تتخذ خطوات لكي تصبح أطرافاً في المعاهدة. ويناشد الاتحاد الأوروبي بلدان جنوب آسيا أن تبذل قصارى جهدها لمنع حدوث سباق لتسلح النووي من شأنه أن يضر ليس باستقرار المنطقة وأمنها فحسب، ولكن أيضاً بالجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بما أبدته الهند وباكستان من استعداد للمشاركة في مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة

أطراف في معاهدة عدم الانتشار، من حيث أنها تكفل لها عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. والاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في خطوات أخرى يمكن أن تأخذ شكل صك دولي ملزم قانونا.

٨ - ويرحب الاتحاد بما أحرز من تقدم منذ عام ١٩٩٥ في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تعتبر عنصرا مكملا هاما للمعاهدة، ويؤيد بقوة توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتصديقها على البروتوكولات ذات الصلة بتلك المناطق. ومن الخطوات الإيجابية الأخرى اعتماد هيئة نزع السلاح للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٩ - ويجب تعزيز نظام الضمانات الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحسين قدرة الوكالة على اكتشاف الأنشطة النووية السرية. بما يمكنها من التصدي بنجاح للتحديات المقبلة لعملية الانتشار. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة وفقا للمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، ويحث جميع الدول التي عقدت اتفاقات ضمانات مع الوكالة على أن تبرم معها بروتوكولا إضافيا. ويناشد الاتحاد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخضع للضمانات الدولية والحماية المادية الملائمة المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة لأغراض دفاعية.

١٠ - وأردف قائلا إنه لا بد من التعاون الدولي لتطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. وعلى الدول التي تشارك في هذه الأنشطة أن تراعي مسؤولياتها فيما يتعلق باستخدام المواد الحساسة والمعدات والتكنولوجيا على نحو لا يُعرض للخطر نظام عدم الانتشار. ولا ينبغي النظر إلى مسألة وضع نظام ملائم لضوابط التصدير باعتبارها عائقا، ولكن باعتبارها عنصرا

٥ - ويدعو الاتحاد إلى البدء فورا في المفاوضات التي ستجرى في مؤتمر نزع السلاح بشأن التوصل إلى معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى واحتتام هذه المفاوضات في وقت مبكر، ويحث جميع الدول على وقف إنتاج هذه المواد. وسيواصل الاتحاد تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض ترساناتها من الأسلحة النووية والعمل على بلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. ويرحب الاتحاد بالخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، وصبوب تطبيق مبدأ عدم الرجعة في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية، ويرى أن زيادة الشفافية تمثل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة.

٦ - وأضاف قائلا إن موافقة دوما الاتحاد الروسي (البرلمان) على التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) يُعد خطوة هامة صوب تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى بدء نفاذ المعاهدة وبروتوكولها فورا وتطبيقهما في الموعد المناسب، ويحث على البدء مبكرا في مفاوضات بشأن معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ويود أيضا إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في إطار الجهود الرامية إلى تخفيض الأسلحة. وتعتبر معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إحدى دعائم الاستقرار الاستراتيجي وينبغي الحفاظ عليها.

٧ - وقال إن تأكيدات الأمن التي توفرها بروتوكولات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والإعلانات الانفرادية للدول الحائزة للأسلحة النووية تُعد إحدى الوسائل لمعالجة الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي

١٣ - وقالت إن المجتمع الدولي يتطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأشارت إلى ما قضت به محكمة العدل الدولية بأنه لا قبول بشيء دون نزع السلاح النووي الكامل. وبناء على ذلك، فإنه حريٌّ بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن ترقى إلى مستوى التحدي وذلك بالإقدام على تخفيض ترساناتها. وسيكون ذلك خطوة هائلة نحو الهدف المشترك، كما أنه سيحفز المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهود. ولقد مالت هذه الجهود خلال السنوات الخمس السابقة إلى السير في اتجاه معاكس. فقد قامت دولتان من غير الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار بإجراء تجارب على أسلحة نووية، في حين واصلت دولة ليست طرفاً في المعاهدة تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات ولم تعلن بندها لخيار حيازة الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك فإن الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية عجزتا بالكاد عن ضرب أي مثل يبعث على الإقناع. وعكست الصورة العامة إحساساً بالرضاء عن النفس واللامبالاة.

١٤ - على أن ما هو أسوأ من ذلك هو أن الأسلحة النووية أصبح لها، بصورة واضحة، دور رئيسي في التخطيط الاستراتيجي؛ وأن إمكانية شن حرب نووية لا تزال متوقعة على الرغم من أن الحالة التي تسببت أصلاً في الانتشار النووي لم تعد قائمة. وعلى الرغم من أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية سوف يتطلب القيام بعمل مشترك من جانب جميع الدول، فإنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي أن يظهرها روح القيادة في هذا الصدد. ولقد كان تصديق الاتحاد الروسي مؤخراً على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) مدعاة للترحيب، وينبغي للولايات المتحدة أن تنتهي من إجراءات تصديقها عليها في أقرب وقت ممكن. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن

أساسياً لتعزيز التعاون الوثيق في استخدام الطاقة النووية وتوليد الثقة بين الموردين والدول المتلقية والمجتمع الدولي بأن المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية. وهناك حاجة إلى مزيد من الشفافية في ميدان ضوابط التصدير المتعلقة بالمواد النووية. وتجدر الإشارة بفريق الموردين النوويين ولجنة زانغر لجهودهما المبذولة في هذا الاتجاه.

١١ - ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي تحتفظ في أقاليمها بمواد نووية أن تقوم، حسب الاقتضاء، بمواصلة وتحسين ما تتخذه من ترتيبات في مجال حصر المواد النووية والسلامة والحماية المادية المتعلقةين بها، ويحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ولم تضع المعايير المناسبة للحماية المادية والسلامة، ولم تعتمد وتنفذ التدابير والتشريعات الملائمة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، أن تقوم بذلك. وفي الختام، يود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يؤكد على أهمية مواصلة التعاون الدولي من أجل تحسين الأمان النووي، وإدارة الفضلات، والحماية من الإشعاع.

١٢ - السيدة غرين (المكسيك): تكلمت أيضاً باسم البرازيل وأيرلندا وجنوب أفريقيا والسويد ومصر ونيوزيلندا، فقالت إنه على الرغم مما نتج عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥ من تجديد الالتزام بتزع السلاح النووي، فإنه مما يؤسف عدم إحراز تقدم يُذكر حتى الآن. وفي محاولة لتوفير قوة دافعة جديدة، قامت المكسيك وستة بلدان أخرى بطرح برنامج عمل يتسم بالمرونة والواقعية في ورقة عمل معنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". وكان المطلب الأساسي في هذا الخصوص هو الحصول على التزام واضح من جانب الدول النووية بإزالة ترساناتها النووية.

وينبغي أن تمنح المنظمات من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاية وضع إجراءات الرصد الفعالة التي يتطلبها عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون أيضا بمثابة تدبير إيجابي عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وفقا للاقتراح الذي طرحه الأمين العام مؤخرا.

١٨ - وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من الدول هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإن انضمام الدول الثلاث غير الأطراف التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات والتي تواصل تطوير برامج للأسلحة النووية هو أمر بالغ الأهمية من أجل بلوغ الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يركز على هذه الدول، وأن يشجعها على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دول غير حائزة للأسلحة النووية، وأن يسعى إلى إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واحتتمت كلامها قائلة إن معاهدة عدم الانتشار هي نقطة تحول دقيقة. وتطرح ورقة العمل المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة" وسيلة بناءة لتحقيق الهدف المشترك.

١٩ - السيد فاصلة (الجزائر): قال إن الجزائر، بإيداعها صكوك الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار عشية مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، قد برهنت على التزامها بتزعم السلاح وتعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكان هناك عدد من التطورات الهامة منذ مؤتمر عام ١٩٩٥، بما في ذلك انضمام تسع دول أخرى إلى المعاهدة؛ وتصديق ٥٥ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من بينها اثنتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ومما يناسب المقام أن دوما الدولة (البرلمان) في الاتحاد الروسي وافق عشية مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى

تضم صفوفها في عملية تهدف إلى إزالة جميع أسلحتها النووية، وهي عملية ينبغي لها أن تتسم بمبدأ عدم الرجعة.

١٥ - ولا ريب في أن الإزالة التامة للأسلحة النووية سوف تستغرق وقتا. وفي غضون ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتمد تدابير مؤقتة للحد من خطر حدوث أي تفجير، سواء صدفة أو نتيجة لقرار متعمد. وتحدد ورقة العمل المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية" العديد من هذه التدابير، ومنها: ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتمد سياسة ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضها البعض، وسياسة عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وينبغي إخراج الأسلحة النووية من دائرة حالة التأهب، كما ينبغي فصل الرؤوس النووية عن نظم إيصالها؛ وينبغي وقف نشر الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ وينبغي إعطاء ضمانات أمنية كافية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٦ - وقد كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة أساسية إلى الأمام في عملية نزع السلاح النووي. والدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة مدعوة إلى القيام بذلك. ومن الضروري أيضا التوصل إلى معاهدة بشأن المواد الانشطارية. ورثما تعقد هذه المعاهدة، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج هذه المواد لاستخدامها في صنع الأسلحة، وعلى الدول غير الأطراف في المعاهدة والتي لديها مرافق نووية أن توقف على الفور إنتاج المواد الانشطارية لهذا الغرض.

١٧ - وقالت إنه سيكون من بين التدابير الإيجابية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتوسيع المناطق القائمة، ولا سيما في مناطق التوتّر كالشرق الأوسط وجنوب آسيا.

مشجعة، فإنه من الضروري إجراء تخفيضات جديدة، وعلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير مماثلة بغرض القضاء التام على الأسلحة النووية.

٢٢ - ولا بد من بذل كل الجهود الممكنة من أجل التشجيع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وقد وقعت الجزائر على هذا الصك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وقد بدأت بالفعل عملية التصديق عليه. وهناك أيضا حاجة إلى البدء الفوري في المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأغراض العسكرية، بحيث تخضع هذه الاتفاقية المخزونات الحالية لمراقبة دولية فعالة. وقد اقترحت الجزائر أن تنشأ في إطار مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لهذا الغرض، وكذلك لجنة مخصصة لترع السلاح. وينبغي تعزيز التأكيدات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وألا تكون هذه التأكيدات عرضة للتأويل أو خاضعة لحق النقض، ويجب تقنينها في نص قانوني ملزم. وينبغي القيام بجهد أكبر لإعمال الحق المشروع للبلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا للأغراض السلمية، ويجب أن تكون هناك تدابير محددة لتشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر.

٢٣ - وكانت الجزائر ثالث بلد أفريقي يصدق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا). ولم تنشأ منطقة كتلك في الشرق الأوسط، الأمر الذي يشير قلنا بالغا للجزائر بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين أفريقيا وهذه المنطقة وقربهما الطبيعي. وقد أظهر اتخاذ مؤتمر عام ١٩٩٥ لقرار بشأن الشرق الأوسط أن جميع الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل تشارك في هذا القلق، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأعرب عن ترحيب وفده بما تقرر من إنشاء هيئة فرعية خلال المؤتمر للنظر في تطبيق ذلك القرار.

معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية). ومع ذلك، فإن تطورات أخرى، وبالذات التفجيرات النووية التي أجريت في جنوب آسيا، قد أظهرت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل بلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل.

٢٠ - ومع أنه ثبت أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسيلة فعالة للقضاء على الانتشار الأفقي، فقد كانت أقل نجاحا في الحد من الانتشار الرأسي الذي يتعارض مع المعاهدة نصا وروحا. وأكثر من ذلك، فإن المبادرات الكثيرة التي اتخذت منذ إبرام المعاهدة كان هدفها تخفيض الترسانات النووية أكثر مما كان القضاء عليها. وفي الشرق الأوسط، فإن عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل واجهت العراقيل بسبب القدرة النووية لإسرائيل التي لا تزال خارج نظام الضوابط الدولية. أما البلدان النامية التي ترغب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقد واجهت عقبات لا حدود لها. وفي هذا الصدد، فإن تخفيض الموارد الموفرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية مدعاة للقلق. وأدى النهج الانتقائي الضيق الذي اتخذته مجلس الأمن في قراره ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) إلى تفويض تأكيدات الأمن المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، ويشير ببطء المفاوضات المتعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح شعورا بالإحباط.

٢١ - وينبغي لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أن يعيد تأكيد صلاحية المقرر الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، وأن يدرس سبل إحراز مزيد من التقدم في تنفيذه. ولا بد من الحفاظ على نظام عدم الانتشار. ومع أن الاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي هي خطوة

بالامتناع عن اقتناء أسلحة نووية، لا يزال القضاء التام على الأسلحة النووية هدفا بعيد المنال. على أنه وفقا للصفحة التي تقوم عليها المعاهدة، امتنعت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن استحداث الأسلحة النووية مقابل تعهدات ملزمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها القائمة. وفي مواجهة هذه الحالة التي لا تبعث على الارتياح، قدمت أيرلندا وست دول أخرى ورقة عمل بعنوان: "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، وهي برنامج عمل واقعي من شأنه أن يفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تستند إلى تعهد سياسي جديد من جانب الدول النووية الخمس بإزالة أسلحتها النووية في الوقت الذي تشارك فيه في عملية معجلة لعقد مفاوضات واتخاذ تدابير مفضية إلى نزع السلاح النووي.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن اتخاذ مبادرة من هذا القبيل هو أمر ضروري لأن الاستجابة إلى هدف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية ليس كافياً حتى الآن: إذ أن التخفيضات التي أدخلت على الترسانات القائمة يجري تعويضها بالتحديث وإجراء البحوث. فالخطر يتمثل في أن المعاهدة التي تشكل حجر الأساس لترع السلاح ومنع الانتشار النووي، سيزول مفعولها بسبب حالة الرضاء عن النفس والإهمال. والأسلحة النووية، التي تستهدف القضاء على قارات وثقافات بكاملها، لم تلق إطلاقاً قبولا معنوياً عاماً، إلى جانب أن محكمة العدل الدولية قد خلصت إلى أن امتلاك هذه الأسلحة إلى ما لا نهاية هو أمر لا سبيل إلى الدفاع عنه. وبناء عليه، فإن نهج الرضاء عن النفس هو نهج غير ملائم: فقد حان الوقت للمضي قدماً، بعزم جاد، نحو تخليص العالم من الأسلحة النووية.

٢٩ - ومضى قائلاً إن هناك ثلاث دول غير أطراف، وهي الهند وباكستان وإسرائيل، تواصل تجاهل القواعد التي

٢٤ - وأعرب عن اقتناع وفده بأن نزع السلاح النووي يجب أن يظل أولوية مطلقة، وبأنه يجب أن يكون هناك تعهد واضح بالدخول بحسن نية في مفاوضات مفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، والانتهاء من تلك المفاوضات. وينبغي للهيئة الفرعية التي أنشئت للنظر في مسألة نزع السلاح النووي أثناء المؤتمر أن تدرس ما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال والخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها.

٢٥ - وعلى المؤتمر أن يقوي السلطة السياسية والمعنوية للمعاهدة وأن يعزز عالميتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، عليه أن يطلب من جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة والتي لم تقم بعد بوضع مراقبها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك. وفيما يتعلق بأداء عملية الاستعراض ذاتها، ينبغي للعملية التحضيرية أن تركز على القضايا الموضوعية. وفي الختام، أعرب عن الأمل في أن تشكل مقررات مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ معالم أصيلة على الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٦ - السيد أوين (أيرلندا): لاحظ أنه حدثت في الآونة الأخيرة بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي: فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بإجراء تخفيضات للقوات النووية من الجانبين، وصدق الاتحاد الروسي على كل من معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى القوتين النووييتين اللتين لم تصدقا بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تقوما بذلك: فالتجارب النووية لا مكان لها على هذا الكوكب الأرضي الصغير.

٢٧ - ومضى قائلاً إن معاهدة الحظر الشامل وصلت إلى نقطة حرجة: ففي حين أعلنت ١٨٢ دولة عن التزامها

٣١ - ولا بد لمؤتمر استعراض تنفيذ المعاهدة أن يتناول مسألة الامتثال لمقاصده وأحكامه، حيث إن أحد سماته الأساسية هو تطبيق الضمانات وحق المشاركة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وإن القيام في عام ١٩٩٧ باعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي الملحق باتفاقات الضمانات القائمة هو مظهر هام من مظاهر الإرادة السياسية التي أبدتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعزيزاً لضمائم عدم انتشار الأسلحة النووية عندما طلب منها ذلك. ويتجه البرلمان الأيرلندي نحو التصديق على البروتوكول الإضافي.

٣٢ - وأردف قائلاً إن عملية استعراض المعاهدة في حاجة إلى تعزيز، وهو ما أقرته الدول الأطراف خلال مؤتمر عام ١٩٩٥. بيد أنه من الجلي أن الآلية المختارة المتمثلة في اللجنة التحضيرية لا تفي بهذا الغرض. وقد يكون من الأفضل عقد مؤتمرات عامة سنوية للدول الأطراف، بغية تعزيز المنهجية والانتظام في استعراض مدى تنفيذ المعاهدة. وتمثل تجربة منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية عاملاً مرشداً في هذا الصدد.

٣٣ - واختتم كلامه قائلاً إن المعاهدة في حاجة إلى تعزيز لسبب بسيط هو أنه يتعين على العالم التخلي عن الأسلحة النووية كعامل من عوامل الأمن الدولي. وبناء عليه، فلا بد أن يتفق المؤتمر، نهائياً وقطعياً، على تفهم مشترك بشأن مقتضيات تنفيذ المعاهدة تنفيذاً تاماً، وما هي توقعات شعوب المشاركين في المؤتمر من هؤلاء المشاركين.

٣٤ - تولى الرئاسة السيد أليمان (إكوادور)، نائب الرئيس.

٣٥ - السيد مينتي (جنوب أفريقيا): قال إن الأسلحة النووية هي مجرد نوع واحد من أنواع أسلحة الدمار الشامل الثلاثة لم يتم حظره حتى الآن، ونظراً لقدرة الأسلحة النووية المنقطعة النظر على إحداث الفناء الشامل، فإن من المهم

اعتمدها الدول الأطراف. وإن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء بتنفيذ التزاماتها بمقتضى المعاهدة قد أنهى شرعية قيام أي دولة بالشروع في إنتاج الأسلحة النووية. فالأسلحة النووية ليست هي الأسلوب السليم لإزالة التهديدات المتصورة ضد الأمن. والقضاء على خطر اندلاع حرب نووية شاملة يجب أن تكون له الأرجحية على أي اعتبارات من هذا القبيل. لذا فلا بد من اتخاذ التدابير الكفيلة بمواصلة تنشيط المعاهدة وتنشيط نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيقاً لهذه الغاية فإن النهج الجمل في ورقة العمل المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية" هو نهج له وجهته للغاية.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - سيكون خطوة أولية هامة في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرامي إلى نزع السلاح النووي، كما سيكون من شأنه الشروع في عملية مد نطاق الضوابط على جميع المواد من هذا القبيل. لذا ينبغي أن تبدأ دون إبطاء المفاوضات بشأن وضع معاهدة من هذا القبيل. ولا ينبغي أن تملئ إيقاع تلك المفاوضات الدول الثلاث التي ما زالت خارج نطاق توافق الآراء الدولي الخاص بترع السلاح النووي. كما لا ينبغي السماح بأن يكون انعدام الفعل من قبل الأعضاء المشاركين في توافق الآراء هذا عاملاً يسهم في اتجاه تلك الدول نحو الخيار النووي. وأحد النهج التي يمكن اتباعها هو أن تقوم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض على نص مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتقديمه معاً إلى مؤتمر نزع السلاح لوضع المزيد من التفاصيل واعتماده كصك متعدد الأطراف، وفي الوقت ذاته تمضي قدماً تلك الدول الخمس نفسها نحو التطبيق المؤقت لأحكامه الأساسية، ريثما يتم اعتماده.

وينبغي أن تتعهد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تعهدا لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية، وهي خطوة من شأنها تعزيز الثقة في نظامي منع الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي. وسيكون من شأنها أيضا البرهنة على صلاحية الصفقة الأساسية المبرمة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم السعي لاقتناء تلك الأسلحة في مقابل موافقة الدول الحائزة للأسلحة النووية على السعي لتحقيق نزع السلاح النووي.

٣٨ - ومضى قائلا إن الخطوات الإيجابية الأخرى ستكون تنفيذ معاهدة ستارت الثانية تنفيذًا تامًا وبدء المفاوضات الأساسية بشأن ستارت الثالثة، وإدماج الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، خلاف الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في عملية ستارت، وتحويل التركيز عن دور الأسلحة النووية وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوسيع نطاق عملية خفض تلك الأسلحة، وتطبيق مبدأ عدم الرجعة في جميع تدابير نزع السلاح النووي وخفض الأسلحة وتحديداتها.

٣٩ - واستطرد قائلا إنه ولئن كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تضطلع على وجه التأكيد بالمسؤولية الرئيسية عن إزالة الأسلحة النووية، فإن هناك إجراءات مفيدة مفتوحة أمام دول أخرى للقيام بها. فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول الثلاث التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات - إسرائيل وباكستان والهند - أن تتخلى عن سعيها لتطوير الأسلحة النووية وأن تنضم إلى المعاهدة؛ وينبغي إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسرعة وبدون شروط، كما ينبغي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف أن ينجح في مفاوضاته بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أدرجت تلك التدابير وغيرها من التدابير المتكررة في "الخطوة الجديدة" التي قدمها وزير خارجية المكسيك استجابة للقلق العميق والأسف إزاء عدم إحراز

تأمين العالم عن طريق التخلص منها. وقد قرر مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ أن المعاهدة ينبغي تمديدتها إلى أجل غير مسمى، وأنه ينبغي تعزيز عملية الاستعراض. وتتمثل مهمة مؤتمر عام ٢٠٠٠ في كفالة بلوغ تلك الأهداف.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه لم يتحقق النجاح المنشود خلال الفترة البينية التي تمتد خمس سنوات: فقد واصلت الدول الحائزة للأسلحة النووية الاعتماد على تلك الأسلحة فيما تضعه من تخطيط استراتيجي، وأجريت تجارب تفجيرات نووية في جنوب آسيا، ويتحرك العمل ببطء في معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، وقُدمت مقترحات في الولايات المتحدة لإنشاء شبكة قذائف دفاعية، وهناك صعوبات مستمرة في إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولم يبدأ بعد مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلاوة على ذلك، لم تقم الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها من تلك الأسلحة، ولم تلتزم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمنية فعالة، ولم يتحقق بعد نقل التكنولوجيا النووية السلمية بلا عوائق.

٣٧ - ومن المؤكد أنه كانت هناك أيضا تطورات إيجابية: فقد واصلت الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تنفيذ التزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وانضم إلى المعاهدة عدد من الدول، وصدق الاتحاد الروسي على معاهدة ستارت الثانية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويقوم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتنفيذ تخفيضات ثنائية في الأسلحة النووية. وهذه التخفيضات، وإن كانت مدعاة للترحيب، لا ينبغي الخلط بينها وبين نزع السلاح النووي؛ إذ إنها تتعلق بمفاهيم الحرب الباردة الخاصة بتحقيق توازن في القوى وما شابه ذلك.

بالوكالة ينطوي على إمكانات قيمة، وبالتالي فإن من المؤسف أن صندوق تبرعات التعاون التقني ما برح عاجزا عن الوفاء بالاحتياجات المشروعة للبلدان النامية. وفي واقع الأمر، اتسمت السنوات الخمس عشرة الماضية بتباين آخذ في الاتساع بين الاحتياجات والموارد. ومن المهم إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة استقرار الصندوق.

٤٣ - السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تثبت فعاليتها، ولذا فليس هناك ضرورة لإجراء تغييرات جذرية. إذ تعزز المعاهدة، على الصعيد الثنائي، ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاستخدامات السلمية في مجالات من قبيل علاج السرطان، وصحة الرضع، وإمدادات الكهرباء، وإنتاج الأغذية، وإمدادات المياه النظيفة. كما تيسر المعاهدة التعاون النووي في الأغراض السلمية.

٤٤ - وأضافت قائلة إن التجارب التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو ١٩٩٨، وشكلت تحديا لقدرة المعاهدة على منع انتشار الأسلحة النووية، قد قوبلت برد دولي حازم في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). وذكرت أن وفدها يواصل السعي لتحقيق التزام عالمي، في جنوب آسيا وما وراءها، بالمعاهدة، التي أغفل فيها عمدا وضع أحكام بشأن الدول الجديدة الحائزة للأسلحة النووية. وفي حين أن وفدها لا يعارض مناقشة الالتزام العالمي في منطقة الشرق الأوسط، فإن على المؤتمر أن يلتزم بالإنصاف والتوازن وأن يتفهم أن إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل من تلك المنطقة مرهون بعملية السلام الأوسع نطاقا. وفي الأمريكتين، تقف كوبا بوصفها الدولة الوحيدة غير الطرف في المعاهدة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالامتنال العالمي للمعاهدة، قالت إن وفدها يؤيد بشدة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحثت جميع الأطراف على اعتماد تلك الضمانات.

تقدم في الأهداف المشتركة المحددة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والسمة الرئيسية التي تتسم بها هذه المبادرة المحمودة هي التزام لا لبس فيه بترع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية، والقيام بعملية تدريبية تفضي إلى تحقيق ذلك الهدف.

٤٠ - وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بالخطوات المتخذة منذ عام ١٩٩٥ نحو تعزيز نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك احتتام المفاوضات بشأن وضع بروتوكول إضافي. وقال إن من المستصوب تنفيذ البروتوكول الإضافي على نطاق عالمي؛ ولكن للأسف هناك ٦٠ دولة طرفا لم تتخذ بعد الخطوة الأولى الضرورية الرامية إلى إبرام اتفاق للضمانات مع الوكالة. وينبغي للوكالة أن تبذل جهدا خاصا لمساعدة تلك الدول بتقديم التوجيه اللازم لها خلال العملية.

٤١ - وأضاف قائلاً إن الوكالة اكتسبت قدرا أكبر من السلطة في الاضطلاع بمسؤوليتها الخاصة بتنفيذ الضمانات الدولية. وفي الوقت ذاته، تضطلع بالمسؤولية عن دمج الضمانات الكمية التقليدية، وفي وقت أقرب عهدا، الضمانات النوعية في نظام متكامل للضمانات، وهو نظام ينبغي أن يكون مرنا وفعالا ويحقق في المقام الأول الفعالية في التكلفة. وتمثل المهمة تحديا كبيرا. فقد تحقق على وجه التأكيد بعض التقدم، ولكن من الجلي أنه ما زال يتعين عمل الكثير.

٤٢ - واختتم كلامه قائلاً إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تستفيد في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوسيلتين أساسيتين: يجري تخليصها من التهديد الناجم عن انتشار الأسلحة النووية، ثم اكتساب تكنولوجيا نووية لأغراض التطبيقات السلمية في ميادين من قبيل الصحة والزراعة والصناعة. ومن ثم فإن برنامج التعاون التقني الخاص

أهداف اجتماع القمة القادم بين الرئيس كلينتون والرئيس بوتين.

٤٨ - ومضت قائلة إنه منذ سقوط حائط برلين، أزالته الولايات المتحدة زهاء ٦٠ في المائة من أسلحتها النووية. وقدم دافعوا الضرائب الأمريكيون فعلا ما يزيد عن ٥ بلايين دولار من تكلفة برامج نزع السلاح النووي في الاتحاد السوفياتي السابق، مثل تدمير القذائف، وتأمين المواد الانشطارية، وتوظيف العلماء النوويين في الأغراض السلمية، ووقف إنتاج البلوتونيوم لأغراض الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فمذ عام ١٩٩١، تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها على خفض عدد الأسلحة النووية داخل منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) بنسبة ٨٥ في المائة. وجرى تلخيص جميع تلك الإنجازات في كتيب صدر حديثا عن مدى امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بمقتضى المادة السادسة.

٤٩ - وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيقوم الجنرال جون شاليكاشفيلي، الرئيس السابق للأركان المشتركة، بإسداء المشورة إلى إدارة كلينتون في كيفية إزالة الشواغل لدى أعضاء مجلس الشيوخ بغية تعبئة التأييد اللازم للتصديق النهائي عليها. وفي غضون ذلك، لن تستأنف الولايات المتحدة التجارب وحثت الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وما زالت الولايات المتحدة تؤيد أيضا العمل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وختاما، أعربت عن اعتقادها بأنه يمكن، من خلال التضامن، تحقيق نزع السلاح النووي تدريجيا، باتخاذ الخطوات المعهودة والتي يمكن إنجازها من قبيل اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واتباع النهج الذي حُدد خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

٥٠ - استأنف السيد بعلي (الجزائر) الرئاسة.

وأعربت عن اعتقادها أنه سيكون أيضا في صالح الامتثال العالمي، عدم السماح للعراق بإملاء شروط امتثاله سواء للالتزامات بموجب المعاهدة أو لقرارات الأمم المتحدة، ورحبت بالتقدم الجزئي المحرز في كوريا الشمالية نتيجة لعمليات التفتيش التي تجري في إطار نظام المعاهدة.

٤٦ - وردا على المزاعم القائلة إن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لا تبذل جهودا كافية لتحقيق نزع السلاح النووي بمقتضى المادة السادسة، أشارت إلى الإجراء الذي اتخذته الدوما الروسي (البرلمان) في الآونة الأخيرة بشأن معاهدة ستارت الثانية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي هو مصدر ترحيب لوفدها، والتصويت الساحق بالموافقة في مجلس شيوخ الولايات المتحدة على المعاهدة قبل ذلك بعدة سنوات. وذكرت أن الرئيس كلينتون يتناول الشواغل المثارة فيما يتعلق بالدفاعات بالقذائف بشكل واضح وبالتشاور مع كونغرس الولايات المتحدة وحلفاء البلد على السواء وبلدان أخرى، منها الاتحاد الروسي والصين. وذكرت أن من اليسير تعديل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لتعكس الحقائق الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة شبكة القذائف الدفاعية المطروحة على مجال البحث، تتمثل، على أقصى تقدير، في صد عشرات قليلة من القذائف المهاجمة، ولا يقصد به تقليل مستوى الردع الروسي.

٤٧ - وأردفت قائلة إنه منذ انتهاء الحرب الباردة، تحقق تقدم ملحوظ في نزع السلاح النووي على إثر المفاوضات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وسيعطي تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة ستارت الثانية قوة دفع جديدة لمفاوضات ستارت الثالثة بشأن خفض الرؤوس النووية الموجهة بنسبة ٨٠ في المائة من مستويات الذروة التي بلغت إبان الحرب الباردة. وسيكون إحراز تقدم في مواصلة إجراء التخفيضات الاستراتيجية هدفا رئيسيا من

تتسم بالاستقرار وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية؛ والقضاء على المعايير المزدوجة أو المتعددة الوجوه في مجال عدم الانتشار النووي؛ وتعزيز التعاون؛ وتثبيط النزعة الانفرادية. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية تنفيذ التزاماتها بأمانة. ويرحب وفده بقيام الدوما (البرلمان) في الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة ستارت الثانية ويتطلع إلى تنفيذها في وقت مبكر والشروع في مفاوضات ستارت الثالثة.

٥٤ - ومضى قائلاً إنه ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي شاملاً، ولا رجعة فيه وأن يكون عملية حقيقية، وليس مجرد خفض في الأسلحة النووية العتيقة بينما يجري تعزيز القدرة النووية فعلياً. ويشكل التوازن الاستراتيجي العالمي والالتزام الصارم بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ شرطين لا بد منهما لتزع السلاح النووي العالمي. وفي عام ١٩٩٩، أعرب الرئيس الصيني شيانغ تسمي عن أسفه، في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، إزاء الأثر السلي الذي يحدثه ما يعرف ببرنامج الدفاع بالقذائف على الأمن والاستقرار الدوليين وحث المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإحباطه. وأضاف أن هناك قوة عسكرية معينة تعتمد على تفوقها الساحق في القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وتقوم، رغم ما لديها من ترسانات نووية كبيرة ذات قوة فتاكة مفرطة، بالسعي حثيثاً نحو تطوير شبكة قذائف دفاعية وطنية، الأمر الذي يعد بمثابة تعزيز للأسلحة النووية. إن الإجراءات من هذا القبيل تقوض على نحو خطير أساس التخفيضات النووية التي يقوم بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتعوق عملية نزع السلاح النووي الدولية.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن الصين لا تستخدم أسلحتها النووية إلا لأغراض الدفاع عن النفس، وتعهدت بلا شروط ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وألا تستخدمها

٥١ - السيد شا زوكانغ (الصين): لاحظ أنه حتى في فترة ما بعد الحرب الباردة يجري تعزيز التحالفات العسكرية؛ وانتهاك سيادة الدول من خلال "التدخلات الإنسانية"؛ وأن هناك بلداً معيناً قام، تعزيزاً لتفوقه الاستراتيجي وترسيخاً لأمنه المطلق، بتعزيز نظامه الدفاعي المتقدم المضاد للقذائف التسيارية ونشر هذا النظام والعمل على انتشاره. ومن المؤسف أنه قد أحرز قدر ضئيل من التقدم الأساسي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). وذكر أن وفده يبحث الدولتين الواقعتين في جنوب آسيا المسؤولتين عن إجراء التفجيرات النووية في عام ١٩٩٨ على الوفاء بالتزاماتهما بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية أو عن إعاقه بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن الصين ما برحت تعارض بشدة الانتشار النووي؛ وهي لا تقدم المساعدة لبلدان أخرى في إنتاج الأسلحة النووية، أو في المرافق النووية التي تخرج عن نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد اعتمدت، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ الثلاثة المتعلقة بالصادرات النووية، أنظمة تتعلق بضوابط الصادرات النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وأنظمة تتعلق بضوابط صادرات الأصناف النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا ذات الصلة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وانضمت إلى لجنة زانغر، وهو نظام دولي لضوابط الصادرات النووية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وشاركت في مفاوضات بروتوكول "برنامج ٢+٩٣". وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقعت أيضاً بروتوكولا إضافياً ملحقاً باتفاقها المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في الصين.

٥٣ - وأردف قائلاً إنه في وقت يسر فيه التقدم العلمي والتكنولوجي وعملية العولمة الانتشار النووي، فإن الأمر يستدعي القيام بمزيد من الجهود لتهيئة بيئة دولية مؤاتية،

النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسيكون من شأن ذلك المساعدة في تخفيف حدة التمييز الكائن في النظام الدولي الحالي المتبع في منع الانتشار النووي ويرسي في نهاية المطاف العمل الأساسي اللازم للحظر الكامل للأسلحة النووية. وقد وقعت الصين اتفاقات تعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع ١٦ بلدا، بما فيها الاتحاد الروسي وفرنسا، وقدمت المساعدة إلى البلدان النامية في ميادين الطاقة النووية، وعلم الطب النووي، وتطبيقات التكنولوجيا النووية.

٥٨ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تتعاون الصين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات تشييد محطات الطاقة الكهربائية النووية، والأمان النووي، وإدارة النفايات النووية، وتطبيق التكنولوجيا النووية. وقدمت الصين موارد من خارج الميزانية إلى الوكالة بالإضافة إلى سداد مدفوعاتها في الوقت المطلوب وبالكامل في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. وهي تقدم التدريب للأفراد التقنيين التابعين للبلدان النامية، وتوفر خبراءها لتقديم الخدمات التقنية اللازمة للمشاركة عبر الإقليمية وتقديم محاضرات في الندوات الدولية، وتضطلع بدور نشيط في التعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا النوويين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٥٩ - وأعرب عن تأييد وفده لزيادة تعزيز المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية، ورفع القيود غير المعقولة المفروضة على نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النووية وتقديم دعم نشيط لما تقوم به تلك البلدان من جهود ترمي إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية واستخدامها في تلك الأغراض. ومن شأن هذه التدابير ليس فحسب تشجيع التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة في تلك البلدان ولكن سيكون من شأنها أيضا منع انتشار الأسلحة النووية. بيد أنه إذا قوبلت احتياجات الدول النامية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالتجاهل تحت ذريعة

ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وكانت من أولى الدول التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولن تشارك الصين في مفاوضات تحديد الأسلحة النووية إلا إذا شعرت بالأمان إزاء التوازن الاستراتيجي العالمي وإزاء مصالحها الأمنية الوطنية؛ ومن الحتمي أن تتأثر سياستها إزاء تحديد الأسلحة بعزم بلد معين على إنشاء شبكة قذائف دفاعية وطنية. وفي حين أن وفده يؤيد إبرام اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الوفد يرى أن منع تسليح الفضاء الخارجي هو مهمة أكثر إلحاحا في ضوء عزم بلد معين على إنشاء شبكة قذائف دفاعية مستخدما الفضاء الخارجي كقاعدة له.

٥٦ - ومضى قائلا إن قضايا نزع السلاح الرئيسية الثلاث - الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - ينبغي أن يتناولها مؤتمر نزع السلاح بطريقة معقولة ومتوازنة. ولئن كان من الضروري اتخاذ تدابير معينة لكفالة الشفافية، فإنه لا ينبغي أن يطلب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ تدابير الشفافية ذاتها في الوقت نفسه. فتدابير الشفافية التي ترغب البلدان في اتخاذها تتصل اتصالا مباشرا ببيئتها الأمنية الاستراتيجية؛ وليس من المتوقع أن تتخذ الدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم الحائزة للأسلحة النووية تدابير للشفافية في حين تقوم قوة عظمى بشكل جامح بالتدخل في شؤون دول أخرى الداخلية، وتقوم بشكل متواصل بتحسين قدرتها على الضربة النووية الأولى ولا تدخر أي جهد في إنشاء شبكة قذائف دفاعية متقدمة.

٥٧ - ومضى قائلا إن أكثر تدابير بناء الثقة معقولة وقابلة للتطبيق التي يمكن أن تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الراهن هي الإحجام عن أن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وعن استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة

ذلك، لا يزال هناك أربعة بلدان تقف منعزلة، ولا ينبغي ادخار أي جهد لكفالة انضمامها إلى المعاهدة.

٦٣ - وأردف قائلاً إن تجارب التفجيرات التي أجريت في جنوب آسيا خلال شهر أيار/ مايو ١٩٩٨ قد ألفت بأعباء جمة على عاتق نظام عدم الانتشار النووي. ورغم الانتقاد الدولي الذي وجه إلى الدولتين المعنيتين فإنهما واصلتا برامج الأسلحة النووية الخاصة بهما. وفي ضوء التطوير السريع الذي تشهده تكنولوجيا القذائف المتوسطة المدى والطويلة المدى وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، هناك حاجة ملحة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، شدد على التزام جميع الدول الأطراف باعتماد اتفاقات الضمانات والتصديق عليها واعتماد الضمانات بمقتضى البروتوكول الإضافي لتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تعيين الأنشطة النووية غير القانونية بقدر أكبر من السرعة والكفاءة.

٦٤ - ومضى قائلاً إن تنفيذ المبادئ والأهداف المتفق عليها عام ١٩٩٥ لا تثير أي قدر من الارتياح. ويكتسب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة. وترحب ألمانيا بشدة بموافقة دوما الاتحاد الروسي (البرلمان) على تلك المعاهدة في الآونة الأخيرة. ويكتسب نفس القدر من الأهمية بدء المفاوضات التي طال انتظارها في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة التفجيرية النووية. ولا يجب التشكيك في الولاية المتعلقة بالتفاوض المعدة عام ١٩٩٥ ولا ينبغي لأي بلد أن يرجئ أكثر من ذلك التبكير ببدء المفاوضات. ومن المأمول أن يرسل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ إشارة واضحة مؤداها أن الشلل الذي يحيط بعمل مؤتمر نزع السلاح قد انقضى عهده.

منع الانتشار النووي، فلن يلقي نظام منع الانتشار النووي التأييد في نهاية المطاف. ولذا، يجب وضع حد للمعايير المزدوجة أو المعايير ذات الوجوه المتعددة في هذا الصدد.

٦٥ - وختاماً، قال إنه لا يهمله كثيراً ما إذا كانت الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر ستصدر في ورقة واحدة تتضمن جزئين، أو في ورقتين منفصلتين طالما أنهما تتضمنان تقييماً دقيقاً لتنفيذ المعاهدة في السنوات الخمس الماضية وتعيين ترتيبات عملية للسنوات الخمس القادمة.

٦١ - السيد إشينغر (ألمانيا): قال إن معاهدة انتشار الأسلحة النووية تشكل الأساس لسياسة بلده في مجال عدم الانتشار النووي والأساس القانوني الملزم لترع السلاح النووي. وعلى مدار فترة الثلاثين عاماً الماضية، أدت المعاهدة دوراً في صون السلام العالمي وما زالت تؤدي هذا الدور. وألقى تمديدها إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ مزيداً من الضوء على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالسعي لبذل جهود حثيثة بغرض خفض الأسلحة النووية عالمياً تحقيقاً لهدف إزالتها نهائياً. وتعلق ألمانيا أهمية كبيرة على الوثائق المعتمدة خلال مؤتمر عام ١٩٩٥، التي تشكل، إلى جانب المعاهدة ذاتها، أساساً صلباً لا غنى عنه للعمل مستقبلاً.

٦٢ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على الدول الأطراف جميعها أن تبرهن، خلال المؤتمر الحالي، على التزامها بالوفاء بتعهداتها بمقتضى المعاهدة. ويجب تقييم التطورات المحققة على مدار الخمس سنوات الماضية وكذلك المهام المقبلة استناداً إلى مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي المتفق عليها خلال مؤتمر عام ١٩٩٥. ومنذ عام ١٩٩٥، انضمت إلى المعاهدة تسعة بلدان، الأمر الذي يعني أن هناك قارات ومناطق بأكملها أصبحت خاضعة لها. ومع

٦٥ - وأضاف قائلاً إن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا المعدلة وفّرت الأساس اللازم لاستقرار طويل الأمد في أوروبا، الأمر الذي شكل عاملاً حاسماً في إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي. ويجب السعي حثيثاً لمواصلة التقدم الثنائي الذي بدأ بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى). وترحب ألمانيا بصفة خاصة بتصديق الاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة على معاهدة ستارت الثانية ويجدوها كبير الأمل في أن تبدأ المفاوضات الرسمية بشأن معاهدة ستارت الثالثة قريباً.

٦٨ - وقال إن إنجازات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها أعطت المجتمع الدولي سبباً للأمل في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي من خلال قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة ببذل جهود نشطة ومنسقة ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعزز هذا الأمل إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في عام ١٩٩٧ على إجراء تخفيضات شديدة في مخزونيهما من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية، والقرارات التي اتخذتها فرنسا والمملكة المتحدة من طرف واحد لتخفيض ترسانتيهما من الأسلحة النووية.

٦٩ - بيد أن عدم انتشار الأسلحة النووية أصيب مؤخراً بنكسة بسبب إجراء اختبارات نووية في جنوب آسيا، وتأخير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعدم البدء في مفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، وقيام عدد من الدول بإطلاق مقذوفات. ونظراً إلى هذه الاتجاهات السلبية، فإن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ يمثل محكاً لتحديد ما إذا كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قادرة على صون وحتى تعزيز مصداقيتها وشمولها العالمي. وذكر أن اليابان تعيد التأكيد بقوة على ضرورة التحقيق المبكر للمبادئ والأهداف التي تقررت في مؤتمر عام ١٩٩٥ وأنها تنوي تقديم مقترحات إلى الدول الأطراف بشأن عدد من النقاط المحددة التي لا بد منها من أجل تأمين التنفيذ الكامل والسريع لمبادئ وأهداف المعاهدة والامتثال الكامل لأحكامها. وذكر أنه بغية توطيد أركان نظام المعاهدة فإنه ينبغي تعزيز عملية الاستعراض طبقاً للقرار الذي اتخذته المؤتمر عام ١٩٩٥. وفي ضوء عدم تحقيق اللجنة

٦٦ - ومضى قائلاً إن التقدم المحرز في تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة هو أمر محمود لأنها تؤدي دوراً هاماً في صون الاستقرار والسلام الإقليميين. وفي هذا الصدد، فإن الشواغل التي أعربت عنها الدول الأطراف في "القرار بشأن الشرق الأوسط" المتخذ عام ١٩٩٥ لم تفقد أي قدر من وجاهتها. ولقد توصلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى توافق آراء بشأن تحديات عدم انتشار ونزع السلاح في المجال النووي التي تلوح في الأفق. وقد ارتقى الاتحاد الأوروبي إلى مستوى مهمة تعزيز معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وستواصل ألمانيا العمل طويلاً وبكثافة في هذا المجال.

٦٧ - السيد ياما موتو (اليابان): قال إنه نظراً إلى ازدياد القلق من انتشار الأسلحة النووية، فإنه لا بد من كفالة أن يظل الإطار الأساسي لعدم انتشار الأسلحة النووية قوياً بقدر الإمكان. وتؤيد اليابان بشدة تمديد معاهدة عدم انتشار

٧٢ - بيد أنه من الطبيعي أن تطالب تلك الدول التي تخلت نهائيا عن خيار حيازة أسلحة نووية بأن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا أكبر في مجال نزع السلاح. وتعترف اليابان بصعوبة مواصلة نهج نزع السلاح مع المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي في بيئة أمنية تتغير على نحو جذري. ومع ذلك فإنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، نظرا إلى ما تضطلع به من مسؤوليات خاصة، أن تتخذ عددا من التدابير. واعتبر قيام الاتحاد الروسي مؤخرا بالتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) خطوة مشجعة، وينبغي للولايات المتحدة أن تبدأ في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة (ستارت الثالثة) لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في أقرب وقت ممكن والعمل في أثناء ذلك من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة (ستارت الثانية). ورحب أيضا بقيام فرنسا والمملكة المتحدة بإجراء تخفيضات من طرف واحد في ترسانتي أسلحتهما النووية وقال إن هذه التخفيضات لا ينبغي الرجوع عنها. وأخيرا، فما دامت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يواصلان نزع السلاح، فإنه ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بإجراء تخفيضات أخرى على ترساناتها من الأسلحة النووية أو أن تمتنع على الأقل عن زيادة عددها.

٧٣ - ومضى قائلا إن اليابان أوفدت بعثات رفيعة المستوى إلى الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في محاولة لإقناعها بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما أنها حثت الدول التي تفكر مثلها على القيام بمبادرات مشابهة. وقد كوفئت الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال من خلال قيام بنغلاديش وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وشيلي ولبنان والتصديق عليها. إضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان الاتحاد الروسي قبل أسبوع مشروع قانون للتصديق على المعاهدة.

التحضيرية لنتائج مرضية، ينبغي للمؤتمر أن ينظر في طرق لتحسين فعالية أعمال اللجنة. كما تنوي اليابان تقديم مقترح محدد بشأن هذا الموضوع.

٧٠ - وذكر أن اليابان بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من الآثار المدمرة للقنابل الذرية، فإن سياستها الرامية إلى تشجيع نزع السلاح النووي وعدم انتشاره كانت مدفوعة أصلا بالتجربتين القاسيتين اللتين مرت بهما هيروشيما وناغازاكي. في حين أن التزامها بالمعاهدة، الذي يشكل أساس الأمن القومي لليابان، يحظى بتأييد الأغلبية الطاغية للشعب الياباني. ولما كانت الجمعية العامة ما فتئت منذ عام ١٩٩٤ تتخذ قرارا كل عام يطالب بترع السلاح النووي، فإن هذا ينهض دليلا على أن العالم بأسره قد قبل بالتخلص من الأسلحة النووية هدفا مشتركا للبشرية في آخر المطاف.

٧١ - وأشار إلى أن التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان في الآونة الأخيرة نبهت العالم إلى حقيقة أن انتشار الأسلحة النووية قد بلغ مرحلة جديدة وخطيرة. فهذه التجارب لم تغير فقط الواقع الأمني في جنوب آسيا بل تشكل أيضا تهديدا بالغا لنظام المعاهدة الذي ما برح يشكل حجر الأساس في الأمن الدولي على مدى الثلاثين عاما الماضية. ونبه إلى أنه لا يمكن التغاضي عن هذه التجارب التي أكدت ضرورة مضاعفة الجهود التي يبذلها العالم من أجل تحسين فعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ودعا الدول الأطراف في المعاهدة إلى مطالبة الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وارتأى أنه من المهم أيضا كفالة امتثال جميع الدول الأطراف كامتثالا كاملا لأحكام المعاهدة من خلال قبول كامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جميع الجوانب وزيادة الانتشار العالمي للبروتوكول الإضافي لاتفاقيات الضمانات.

الإضافي. ومع انبلاج فجر قرن جديد، ستظل اليابان ملتزمة التزاما حازما بمبادئها الثلاثة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، أي عدم حيازة أسلحة نووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان. كما أنها ستواصل الإسهام في السلام والرخاء العالميين من خلال العمل دون كلل من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية في آخر المطاف.

٧٦ - السيد رويسون (نيوزيلندا): قال إن نيوزيلندا ملتزمة، رغم عدم إحراز تقدم حتى الآن، بمواصلة إجراء مفاوضات بنية حسنة واختتام هذه المفاوضات بحيث تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وذكر أن نيوزيلندا لا تزال مشاركا فعالا للغاية في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز السلم وأنها تفتخر بأخذ مكانها في صفوف صانعي السلام. وحث الدول على الاستفادة من الفرص المتاحة لها لمنع انطلاق سباق جديد للتسلح النووي، والعمل من أجل نزع السلاح وتأمين السلام. وأشاد بالدول التي رجعت عن الطريق النووي وشقت لنفسها طريقا نحو الأمن القومي والإقليمي في صفوف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقال إنه يحلم بأن يخلو نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية على نحو يوطد الإنجازات التي حققها أعضاء المناطق الإقليمية القائمة الحالية من الأسلحة النووية ويستفيد من مبادرات الحكومات الأخرى.

٧٧ - ورغم أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل حيز النفاذ بعد، فهي تعد إنجازا كبيرا بالنسبة لنتزع السلاح المتعدد الأطراف. وتؤيد نيوزيلندا المعاهدة تأييدا عمليا من خلال المحطات التي تساهم بها في نظام الرصد الدولي. وهي ترحب بالقرار الذي اتخذته برلمان الاتحاد الروسي مؤخرا للتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، والمبادرة

ولكن مما يؤسف له أن هناك بلدانا رئيسية، من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لم تصدق عليها حتى الآن. وقال إن اليابان تطالب باستمرار وقف التجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

٧٤ - ومما يدعو للأسف أيضا أنه رغم الاتفاق الذي توصل إليه مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥، فإن الاحتمال ضئيل لبدء مفاوضات بشأن اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي يتوقع لها أن تصبح ركنا مهما من أركان نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للدول المعنية أن تبدي أقصى حد من المرونة وأن تتحلى بروح المهادنة كيما تبدأ المفاوضات بدون أي مزيد من التأخير. وتأمل اليابان أيضا في أن تتقيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تقبل بكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوقف اختياري على إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. وقد شجعت حكومة اليابان تطوير الطاقة النووية واستخدامها بغية تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة وخفض مستوى انبعاثات غاز الدفيئة. وبهذا فقد التزمت بالحفاظ على الشفافية بأكبر قدر ممكن في سياستها المتعلقة بدورة الوقود النووي ولا سيما استخدامها للبلوتونيوم.

٧٥ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي زيادة توسيع نطاق التعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعزيز النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. ولهذا فإن مما يدعو للأسف أن ثمان دول فقط، من بينها اليابان، هي التي صدقت حتى الآن على البروتوكول الإضافي لاتفاقيات الضمانات. لذا ينبغي تسريع خطوات العمل من أجل جعل الضمانات المعززة بموجب البروتوكول الإضافي جزءا لا يتجزأ من الضمانات الحالية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة، مثل وضع خطة عمل دولية، لتشجيع القبول العالمي للبروتوكول

تتحدى معاييرها. وأضاف أن مما يدعو إلى القلق الحقيقي هو أن دولة أخرى غير طرف في المعاهدة، أي إسرائيل، تُشغّل مرافق لا تخضع للضمانات. لذا فإن نيوزيلندا تؤيد القرار المعنون "قرار بشأن الشرق الأوسط" الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ وتعرب عن أملها في أن يرسل المؤتمر الحالي رسالة واضحة عن ضرورة تنفيذ القرار تنفيذا كاملا. فالدول التي اختارت الخيار النووي ستكتشف أنه خيار يضر بأمنها وأنها سلكت طريقا بالغ الخطورة. وقد رأت دول أخرى هذا الخطر وفهمته فعاتت أدراجها.

٨٠ - واعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرا أساسيا من عناصر عدم الانتشار ونزع السلاح، وأن الدول الأطراف التزمت الواحدة منها تجاه الأخرى خدمة لمصالحها الحيوية، الوطنية والجماعية. ويمكن خدمة هذه المصالح من خلال إنجاز العمل الجاري، بما في ذلك إعادة تعزيز المعيار المحدد بمقتضى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واعتماد بروتوكول إضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والشروع في مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتشجيع الدول التي ليست دولا أطرافا بالانضمام إلى المعاهدة.

٨١ - وارتأى أن شبح الفشل يشير إلى المسافة التي لا تزال تفصل بين تاريخ من الحروب وثقافة السلم. وهذه الفجوة لا تكمن في أداء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية البالغ عددها ١٨٢ دولة طرفا في المعاهدة، والتي يفني جميعها تقريبا بالتزاماته وفاء كاملا. كما لا يمكن تفسير هذه الفجوة بناء على الأعمال التي تقوم بها دول قليلة ليست طرفا في المعاهدة وجوانب الغموض التي تتسم بها هذه الدول، رغم ما تبذله من محاولات لتحدي الأسس التي يقوم عليها نجاح المعاهدة. بل إن القلق الأساسي يتمثل في عدم توفر ما يكفي من الأدلة على النجاح في العنصر الرئيسي من المعاهدة، أي نزع السلاح. وهناك أسباب أخرى تدعو إلى القلق تتمثل في أن

المتعلقة بالمواد الانشطارية التي اتخذتها الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقيام المملكة المتحدة بتخفيض ترسانتها النووية، وقيام فرنسا بتفكيك مرافق تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادئ ومواصلة الصين سياسة ألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية. إضافة إلى ذلك، فإن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي توفر معيارا جديدا للتحقق من أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تؤدي ما عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧٨ - واستدرك بأن هناك فجوات وسلبات كثيرة في بعض تلك الإنجازات، ومن بينها عدم إحراز تقدم في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفي مجال اعتماد تأكيدات أمنية سلبية؛ واستمرار الشواغل المتعلقة بعدم وفاء بضع دول أطراف في المعاهدة غير حائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المعاهدة؛ والمبادئ النووية التي لا تزال متأصلة في الدول الحائزة للأسلحة النووية وتزداد شيوعا من جديد نتيجة ما يسمى عودة ترير وجود الأسلحة النووية؛ وعدم تصديق مجلس الشيوخ الأمريكي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم الالتزام الإيجابي للرئيس وإدارته، وحقبة أن بعض البلدان لم يوقع على المعاهدة حتى الآن وأن الكثير منها لم يصدق عليها حتى الآن؛ والشواغل المتعلقة أخيرا بقدوم مخزونات الأسلحة النووية وبرامج التحديث الحالية.

٧٩ - وقال إن التجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان، وإن كانت لا تشكل حرقا للمعاهدة تناقض الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا توافق نيوزيلندا على الاقتراح الداعي إلى تعديل الاتفاقية مع ما يسمى بالوقائع الجديد والنظام الدولي لمنع الانتشار المنشأ للتصدي للدول التي

حققت تحولا في دور بلده في عملية نزع السلاح النووي، إذ التزمت التزاما لا لبس فيه بترع السلاح النووي واتخذت خطوات عملية مهمة في هذا الخصوص.

٨٤ - ومضى قائلا إنه يرحب جدا بالقرار الذي اتخذته برلمان الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية ويأمل في أن يقوم الاتحاد الروسي بالتصديق رسميا عليها في وقت مبكر. واستدرك قائلا إن الهند وباكستان فجرت أجهزة نووية ولم توقع إضافة إلى كوريا الشمالية بعد معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية. واعتبر ذلك أمرا مثيرا للأمل بصورة بالغة، وحث هذه الدول الثلاث جميعها على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. وبالمثل، فإن تصويت مجلس الشيوخ الأمريكي على عدم التصديق على المعاهدة خلافا لنصيحة الرئيس هو أمر مخيب للأمل. وأردف أن بلده سيواصل الضغط من أجل أن تقوم الولايات المتحدة بالتصديق عليها بأسرع وقت ممكن، إضافة إلى الصين وإسرائيل وجميع الدول الأخرى التي وقعت على المعاهدة، بيد أن تصديقها عليها لا يزال ضروريا لكي تدخل حيز النفاذ. كما يجب أن تستمر الجهود المبذولة لإنشاء نظام التحقق كفالة لدخول المعاهدة حيز النفاذ الكامل في الوقت المناسب.

٨٥ - وأردف قائلا إن المملكة المتحدة كانت تضغط باستمرار من أجل البدء فوراً بإجراء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها في وقت مبكر ويساورها إحباط عميق لأن موقف الدول الأخرى قد أحبط إنجاز هذا الهدف. إذ يتعذر نزع السلاح النووي بدون وضع ترتيبات للتحقق من مرافق إعادة المعالجة والإغناء. بموجب مثل هذه المعاهدة. ولهذا فقد حث جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على أن تضع خلافاتها جانبا وتبدأ بمفاوضات على الفور.

الدول الحائزة للأسلحة النووية، والملزومة بالتخلص من ترساناتها، تبدو مترددة جدا عندما تصفها بأنها أحد الأهداف "النهائية"؛ والادعاءات بأن الأسلحة النووية ضرورية للأمن إلى أجل "غير مسمى"؛ والضغط الجديدة المفروضة على آلية إدارة الأسلحة والمواد النووية؛ والصعوبة المتزايدة التي تعترض محاولات كسب تأييد واسع للتدابير الجديدة الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي؛ وحقيقة أنه لا يمكن وضع حد لعملية خرق المعاهدة.

٨٢ - واختتم كلامه قائلا إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ ينبغي أن يتيح فرصة لجميع الدول الأطراف لتجديد تصميمها على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة. وأضاف أن التمديد الذي أيدته الدول الأطراف في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى لا يشكل ترخيصا لحيازة أسلحة نووية إلى أجل غير مسمى. فيغية إنجاز المهمة، ينبغي للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم التزاما لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية إزالة كاملة. كما ينبغي للعملية الثنائية الجانب لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) أن تمضي قدما أيضا بمشاركة جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عملية تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة.

٨٣ - السيد هين (المملكة المتحدة): قال إن بلده، بوصفه إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تمثل امتثالا كاملا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، يريد أن يتخذ المؤتمر خطوة أخرى نحو كبح الخطر الحالي المتمثل في سباق جديد للتسلح النووي وأن يسعى إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وأضاف أن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بالمواضيع البالغة الأهمية للشمول العالمي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية ونزع السلاح. وذكر أن حكومة العمال الحالية

٨٨ - وأشار إلى أن المملكة المتحدة نشطت جدا في العمل من أجل تحقيق إزالة الأسلحة النووية في العالم. كما أنها وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسعت بقوة إلى إنشاء نظام التحقق للمعاهدة. وأضاف أن بلده ضغط بشدة من أجل إجراء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكفل أن تكون عمليات الإغناء والمعالجة التي يقوم بها تحت ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وخاضعة لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أعلنت المملكة المتحدة بوضوح أنها ستكفل إدراج الأسلحة النووية البريطانية في المفاوضات عندما ترضى عن التقدم المحرز نحو إزالة الأسلحة النووية في العالم.

٨٩ - وأردف قائلا إن بلده ما برح أيضا يخفض قواته النووية من خلال تفكيك جميع أسلحته النووية التي تطلق من الجو، والاعتماد على نظام إطلاق من الغواصات فقط. كما بدأ العمل في تطوير الخبرة في مجال التحقق من تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها، و يجري تعميم ورقة عن هذه المسائل. وذكر أن المملكة المتحدة نشرت تقريرا أوليا عن إنتاج المواد الانشطارية للأغراض الدفاعية في الماضي وتقوم بتعميم ورقة موجزة عن استنتاجاتها الرئيسية والدور الذي يقوم به مثل هذا العمل في نزع السلاح النووي. واتخذت حكومته موقفا شفافا من حجم مخزونها من المواد النووية وصرحت عن المواد النووية التي تفيض عن متطلباتها الدفاعية.

٩٠ - واختتم كلامه قائلا إنه رغم ما أحرز من تقدم في ميدان نزع السلاح منذ نهاية الحرب الباردة، فإن الكرة الأرضية أصبحت من بعض النواحي مكانا أكثر خطورة. فحول مثل العراق حازت أو تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال الهند وباكستان تطوران قدراتهما النووية. وتعتبر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المنطقة أن

٨٦ - ومضى قائلا إن المملكة المتحدة ما فتئت تبذل جهودا منتظمة ومطردة لتخفيض الأسلحة النووية على نطاق العالم. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ما برحا يجريان تخفيضات مهمة للغاية بموجب المعاهدة الأولى لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى)، وحققتا تقدما كبيرا في المسائل المتصلة بالمواد الانشطارية، وتابعتا بنجاح المفاوضات المفضية إلى إبرام بروتوكول معاهدة ستارت الثانية ومختلف الاتفاقات المتعلقة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وأعرب عن سرور بلده من أن البرلمان الروسي والجلس الاتحادية أقرتا معاهدة ستارت الثانية، وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى فتح الطريق أمام إجراء مفاوضات بشأن معاهدة ستارت الثالثة، من أجل إجراء تخفيضات أكثر في ترسانات الأسلحة النووية.

٨٧ - وقال إن قيام الولايات المتحدة بالنظر في إنشاء شبكة قذائف دفاعية وطنية يعزى إلى ازدياد الشواغل من حيازة بعض البلدان التي لا تشكل جزءا من علاقات الردع القائمة لقدرات في مجال القذائف التسيارية البعيدة المدى. وهذه شواغل تحتاج إلى معالجة. بيد أن الدفاعات الفعلية بالقذائف تثير مسائل معقدة وصعبة. ورحب وفده بقيام الولايات المتحدة بإيضاح أنها عندما تتخذ قرارات بشأن هذا النظام فإنها ستراعي عددا من الاعتبارات المهمة، منها ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. وينبغي معالجة هذه المسائل معالجة ثنائية مع الاتحاد الروسي من خلال إجراء حوار هادئ ومدروس. ولهذا السبب، فإن المملكة المتحدة رحبت بالإعلان الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٩ عن عزم هذين البلدين بدء مناقشات بشأن معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ثالثة) ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ورغم الخلافات الواضحة، فإنه يؤمل في إمكان التوصل إلى اتفاق.

٩٣ - ومضى إلى القول إن الحركة تعيد التأكيد على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في ميدان الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها دون تمييز وتطالب بإزالة التدابير المقيدة المفروضة من جانب واحد والتي تتعدى الضمانات مما يحول دون تطوير القدرات النووية للأغراض السلمية. وتؤكد الورقة ضرورة مراعاة أحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتناع عن إجراء جميع أنواع الاختبارات. وتطالب الحركة في معرض استنهاضها بالمخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية على البشرية بوقف مد سباق التسلح النووي وإزالة الترسانات النووية إزالة كاملة. وذكر أن حركة عدم الانحياز أعربت عن قلقها أيضا من النتائج السلبية لتطوير نظم دفاعية ضد القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتسليح الفضاء الخارجي وطالبت بالامتناع لأحكام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. كما تعرب الورقة عن تأييدها للجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتؤكد أهمية التطبيق الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩٤ - واختتم كلمته قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة التأكيدات الأمنية، فإن الحركة تحث الدول على التفاوض على صك قانوني لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعرب عن وجهة نظر مفادها أن "القرار المتعلق بالشرق الأوسط" لعام ١٩٩٥ يمثل جزءا لا يتجزأ من الاتفاق المتكامل الذي تم اعتماده. وأضاف أن الحركة ملتزمة بتنفيذه تنفيذا كاملا، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط في وقت مبكر. وأخيرا دعا الدول الأطراف الأخرى إلى أن تدرس بعناية هذه المقترحات وأن تبدي نفس المرونة التي أبدتها حركة عدم الانحياز في أعمالها التحضيرية لمؤتمر الاستعراض.

قدرات إسرائيل النووية المحتملة عاملا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وثمة اتفاق شبه شامل على ضرورة إيجاد رد موحد وحيوي لمعالجة مشاكل انعدام الأمن في العالم والحيولة دون انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. ويجب أن تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس في الجهود الجماعية لتحقيق هذا الهدف.

٩١ - السيد وييسونو (إندونيسيا): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز فقال إن موقف الحركة يركز إلى القرارات التي اتخذت في مؤتمر الاستعراض في عام ١٩٩٥. وقدم ورقة عمل رفعها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعالج المسائل المطروحة في ديباجة ومواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقدم مقترحات محددة. فقد أعربت الورقة عن الاعتقاد بأن المعاهدة تمثل صكا رئيسيا لوقف الانتشار وتسعى لتحقيق توازن عادل بين التزامات ومسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتقترب إنشاء لجنة دائمة مفتوحة باب العضوية تتعقد بين الدورات لتابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩٢ - وأضاف قائلا إن ورقة العمل تطالب بالتقيد الصارم بالمعاهدة بغية الحد من أي مزيد من الانتشار وتعيد التأكيد على التزام بلدان عدم الانحياز بتنفيذها تنفيذا كاملا، وتعرب عن القلق من توافر التكنولوجيا النووية لدول ليست أطرافا في المعاهدة. وتدعو الحركة الأطراف المعنية إلى الامتناع عن الاقتسام النووي لأغراض عسكرية. بموجب أي نوع من أنواع الترتيبات الأمنية. وتؤكد الورقة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها السلطة التي تتمتع بصلاحيات التحقق من الامتناع للالتزامات. بموجب المعاهدة وتحث الدول على وضع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة.

تنظيم الأعمال

٩٥ - الرئيس: قال إنه يرى أن المؤتمر يود اعتماد برنامج العمل المقترح الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2000/INF.2.

٩٦ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٥٠.